وهم قوم يكفرون مرتكب كبيرة ويتركون الجماعات فلا يقاتلون
ولا يفسقون ما لم يقاتلوا وهم في قبضتنا نعم ان نصروا بالهم
تعرضنا لهم حتى يزول الضرر فان قاتلوا ولم يكونوا في قبضتنا
قتلوا ولا يتحتم قتل المقاتل منهم وان كانوا لقطاع الطريق في غير
السلاح لانهم لم يقصدوا اخافة الطريق وهذا ما في الروضة
واصلها عن الجمهور وفيهما عن البغوي ان حكمهم حكم قطاع
الطريق وبه جزم في المنهاج والمعتمد الاول فان قيد بما اذا قصدوا
اخافة الطريق فلا خلاف وتقبل شهادة البغاة لانهم ليسوا
بفسقة قالوا ولهم قال الشافعي رضي الله عنه الا ان يكونوا ممن
يشهد دون لموافقتهم بتصديقه كالخطابية وهو صنف من الرافضة
يشهدون بالزور ويقضون بموافقتهم بتصديقهم فلا تقبل
شهادتهم ولا ينفذ حكم قاضيهم ولا يختص هذا بالبغاة نعم بينوا
ان بينوا السبب قبلت شهادتهم لانتفاء التهمة ح ويقبل قضاء حنفي
قاضيهم بعد اعتبار صفات القاضي فيه فيما يقبل فيه قضاء قاضينا بينهما
لان لهم تاويلا يسوغ فيه الاجتهاد الا ان يستحل شاهد البغاة حق حنفي
او قاضيهم دما او مالا كالمرتد لا تقبل شهادته ولا قضاؤه ولا ينفذ
ليس بعدل وشرط الشاهد والقاضي العدالة هذا ما نقله الشيخان وهو معتمد
في الروضة واصلها هنا عن المعتبرين وجزم به النووي في منهاجه
ولا ينافي ذلك ما ذكره في زيادة الروضة في كتاب الشهادات من
انه لا فرق في قبول شهادة اهل الاهواء التي لا تكفر بها
من يستحل الدماء والاموال ام لا الان ما هنا محمول على من استحل
ذلك بلا تاويل وما هناك على من استحله بتاويل وما ألحقه باغ
من نفس او مال على عادل وعكسه ان لم يكن في قتال لضرورته
بان كان في غير القتال او فيه لا لضرورته ضمن كل منهما متلفه من
نفس او مال جريا على الاصل في الاتلافات نعم ان قصد اهل العدل

باتلاف

باتلاف المال اضعافهم وهو زعمهم لم يضمنوا قاله الماوردي فان
كان الاتلاف في قتال لضرورته فلا ضمان اقتداء بالسلف لان الوقائع
الذي جرت في عصر الصحابة رضي الله عنهم كوقعة الجمل وصفين
لم يطالب بعضهم بعضا بضمان نفس ولا مال وهذا عند اجتماع
الشوكة والتاويل فان فقد احدهما فله حالان الاول الباغي المتاول
بلا شوكة يضمن النفس والمال ولو حال القتال كقاطع الطريق والثاني
له شوكة بلا تاويل وهذا الباغي في الضمان وعدمه حالان سقوطه
الضمان في الباغين لقطع الفتنة واجتماع الكلمة وهو موجود هنا
ولا يقاتل الامام البغاة حتى يبعث اليهم امينا فطنا ان كان البعث
للمناظرة ناصحا لهم يسالهم ما يكرهونه فقد ابعث علي رضي
الله عنه قاله بعثة ابن عباس الى اهل النهروان فرجع بعضهم
والى بعضهم فان ذكروا مظلمة او شبهة ازالها الا ان المقصود
بقتالهم رد هم الى الطاعة فان اصروا فصحهم ومرضاهم فان
اصروا اعلمهم بالقتال لان الله تعالى امر اولا بالاصلاح ثم بالقتال
فلا يجوز تقديم ما اخره الله تعالى فان طلبوا من الامام امهالا
اجتهد وفعل ما راه صوابا ولا يقتل مدبرهم ولا من الى سلاحه
ولا عرض عن القتال ولا اسيرهم ولا يذفف بالمعجمة اي لا يسرع
على جريحهم بالقتل ولا يغنم مالهم لقوله تعالى حتى تفيء الى
امر الله والفيئة الرجوع عن القتال بالهزيمة روى ابن ابي شيبة
ان عليا رضي الله عنه امر مناديه يوم الجمل فنادى لا يتبع مدبر
ولا يذفف على جريح ولا يقتل اسير ومن اغلق بابه فهو آمن ومن
القى سلاحه فهو آمن ولان قتالهم شرع للدفع عن منع الطاعة وقد
زال بهذه منهم من منع قتل هؤلاء وجوب القصاص
بقتلهم والاصح انه لا قصاص لشبهة ابي حنيفة رضي الله عنه
ولا يطلق اسيرهم ولو كان صبيا وامراة وعبدا حتى ينقضي الحرب